دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الدمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح تحقيق التكيف

الأستاذة : بـــدري إبتســـام

أستاذة مساعدة "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر- بسكرة -

الملخص:

عرفت الجزائر تجربة حزبية تعددية منذ 1989 تميزت عن غيرها من التجارب عربيا وإفريقيا وحتى عالميا، وجاءت مرحلة الإنفتاح السياسي والديمقراطي الذي فرضته مجموعة من العوامل الداخلية والدولية، فقد شكلت الإنتخابات الآلية الديمقراطية لتحقيق تحول حقيقي وفعال في الجزائر، رغم التحديات التي طبعت الظاهرة الحزبية التي تميزت بخصوصية فرضت على النظام ومؤسسات المجتمع المدني التكيف وفقها خاصة في ظل المستجدات التي عرفها العالم العربي في القرن الواحد والعشرين.

Abstract:

Algeria has already witnessed an experience of partisan pluralism in the period from 1989-2012 which is different from other experiences that took place in Africa, arab countries, and even the world. following this, a stage of democratic political transition was reached due to some imposed internal and external factors. futhermore, elections formed a democratic mechanism to achieve an effective transformation in Algeria despite the phenomenon that identified pluralism and which was characterized by a certain privacy imposedon the system and its civil society institutions to adapdate accordingly and espicialy in the light of developments which the arab world has known in the twenty- first centry.

مقدمـــــة:

تحظى الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية بدور مركزي في عملية التطور الديمقراطي باعتبارها أهم التنظيمات السياسية التي تعمل على الوصول إلى السلطة والتأثير على حركية وفاعلية النظام السياسي لكل دولة[1].

فالحديث عن الظاهرة الحزبية وما أفرزته من تطورات عرفتها الجزائر بدءا بعام 1989 حيث تم الإعلان عن تعددية حزبية، عبرت عن تجربة تحول ديمقراطي لها من الخصوصيات ما يدفع لدراستها.

وأصبح موضوع التحول الديمقراطي يشغل حيزا واسعا من الاهتمام العالمي لما يمثله من تحول في الأسس والأهداف التي تؤثر على ممارسة السلطة السياسية [2] في الجزائر خاصة بعد إنهيار المعسكر الشرقي وتحول العديد من النظم السلطوية نحو الديمقراطية، فيما عرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي[3].

ومن خلال التجربة الحزبية الجزائرية التي ميزها إعلان التعددية الحزبية في الجزائر سنة 1989 باعتبارها نقطة تحول هام في المسار الديمقراطي مرورا بإلغاء نتائج أول انتخابات تعددية في الجزائر 1990 وتحييد دور المؤسسة العسكرية والمشاركة السياسية للمرأة في الرئاسيات لأول مرة عام 2004 وصولا للعمل على التمكين السياسي للمرأة من خلال التعديل الدستوري ونتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية 2012، ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في بلورة المسار الديمقراطي في الجزائر؟

و ما هي المحددات التي تحكم ذلك في ظل الوضع الراهن؟

وسنحاول الإجابة على الإشكالية من خلال المحاور التالية:

أولا: المنطلقات المفاهيمية لدراسة الأحزاب السياسية.

1ـ مفهوم الأحزاب السياسية.

2ـ وظائف الأحزاب السياسية.

3ـ العلاقة بين التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي.

ثانيا: طموح تحقيق هندسة ديمقراطية في الجزائر وواقع الإصلاحات السياسية في إطار التعددية الحزبية.

1ـ تشريعيات2012 بين معادلة التمكين السياسي للمرأة وفوز حزب جبهة التحرير الوطني F.L.N

- **سيطرة حزب جبهة التحرير في تشريعيات 2012**
- **المشاركة السياسية للمرأة في تشريعيات 2012**

2ـ الربيع العربي وطموح تحقيق هندسة ديمقراطية في ظل تراجع الأحزاب الإسلامية في تشريعيات 2012

أولا: المنطلقات المفاهيمية لدراسة الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم العناصر والقوى المؤثرة في النظم السياسية، ولذلك تتصف بأنها ظاهرة سياسية مركبة يصعب النظر إليها من وجهة واحدة، وإعطائها تعريفا شاملا ولذلك تعددت التعاريف المتعلقة بالأحزاب السياسية.

1ـ مفهوم الأحزاب السياسية:

يعرف موريس ديفيرجيه "**M. Duverger**" [4] الحزب السياسي على أنه: "تجمع من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب والتجمعات المحلية كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وهذا الارتباط يقوم على أساس تدريجي هرمي"[5].

ويعرفه إدمونك بيرك "**E.Burke**" وهالسن كلانس "**E.kelsey**" على أنه: "منظمة إتخذت من أجل العمل لتحقيق المصلحة الوطنية وفق المبادئ التي يعتنقونها" [6].

ما جون شارلوت " **j. charlot** " فيركز على أن: "الحزب يقوم على مجموع وظائف غير منقطعة أهمها الوصول إلى السلطة"[7].

وينظر بلوندال "**Blondel**" للحزب السياسي بأنه: "جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة"[8].

أما ميشال أوفرلي " **M.offerlé** " فقد ميز الأحزاب السياسية بمفهومين: الأول مفهوم ضيق يعتبرها تنظيم دائم لا يزول بزوال مؤسسيه، ومفهوم واسع يعتبرها تكتلات مبنية على تعهدات حرة أهدافها توفير النفوذ والامتيازات لرؤساء هذه التكتلات وأعضائها"[9].

و يحدد ريمون آرون "**R.Aron** " مفهوم الحزب السياسي على أنه: "تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا، من أجل ممارسة السلطة سواء في العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها"[10].

أما جورج بيردو "**G.burdeau**" فيعرف الحزب بأنه: "تنظيم مجموعة أفراد تدين بنفس الرؤى وتعمل على تنفيذ أفكارها عند الوصول إلى الحكم أو على الأقل التأثير على السلطة الحاكمة"[11].

ويذهب ماكس فيبر "**M.weiber**" إلى اعتبار الحزب السياسي: "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، يقوم على أساس الإنتماء الحر والهدف إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيق الأمرين معا".

أما صاموئيل هنتنغتون "**S.huntington**"، فيرى: "أن الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم ديمقراطي تتعاقب فيه القيادات، يستوعب الجماعات الجديدة في المجتمع، ويوفر أساسا للإستقرار ويساهم في إيجاد الولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة"[12].

كما يحدد كل من لابالومبارا " **la palombara** " وينر "**weiner**" عناصر مفهوم الحزب السياسي في الآتي:

1. امتداد التنظيم على المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات الوطنية والمحلية.
2. استمرار التنظيم ودوامه، بحيث لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.
3. توفير إرادة واعية ورغبة لدى القادة على المستويين المحلي والوطني لتولي السلطة وممارستها وليس مجرد التأثير فيها.
4. اهتمام التنظيم بكسب وتجميع الأنصار في الانتخابات أو السعي للحصول على دعم شعبي من خلال الانتخابات[13].

والحزب السياسي عند **أسامة الغزالي حرب**: "هو إتحاد يجمع بين الأفراد له بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، تستهدف الوصول إلى السلطة السياسية والتأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة

خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[14].

أما **سليمان الطماوي** فيعرف الحزب أنه: "جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[15].

و نجد **إسماعيل علي سعد** يعرف الحزب السياسي بأنه: "اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق مصالح الحزب وأعضائه"[16].

وانطلاقا من هذا العرض للتعاريف المختلفة يتضح لنا أنها تتفاوت فيما بينها وتختلف باختلاف المدلولات التي تقوم عليها الأحزاب بين الأساس التنظيمي والإيديولوجي والوظيفي، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نعرف الحزب السياسي بمفهومه الحديث على أنه: "تنظيم دائم على المستويين المحلي والقومي يسعى للحصول على مساندة شعبية لأفكاره ومبادئه بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة".

2ـ وظائف الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بجملة من الوظائف الأساسية على الساحة السياسية، وتختلف وظائفها من نسق إلى آخر وفقا للنظام السياسي الذي تأخذ به الدولة، وأهم الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية:

- الأحزاب السياسية كآلية إنتخابية[17].
- بناء الحياة السياسية وبعث الإستقرار[18].
- المشاركة السياسية[19].
- التنشأة السياسية والتجنيد السياسي[20].
- تجميع المصالح[21].
- آداة إعلامية وتكوين الرأي العام[22].
- همزة وصل بين الحكام والمحكومين[23].
- آداة للوصول للسلطة[24].

أما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في الدول النامية فهي كالآتي:

- دعم الشرعية[25].
- التعبئة السياسية[26].

- التحديث والتنمية السياسية[27].
- تحقيق التكامل القومي[28].

3ـ العلاقة بين التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي:

إن التعددية الحزبية في مناخ ديمقراطي كمتغير مستقل يؤثر على ممارسة التحول الديمقراطي وتنوع صوره وأشكاله كمتغير تابع مرورا بالمتغيرات الوسيطة وبالتالي يمكن القول أن التعددية الحزبية تؤدي إلى زيادة التحول الديمقراطي وتنوع صوره و أشكاله، فالعلاقة بين التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي تؤدي إلى زيادة:

- مساحة الحرية والديمقراطية.
- الأجهزة السياسية التي تساهم في عملية التنشئة السياسية.
- الوعي السياسي والتعبير عن طبقات وفئات مختلفة.
- فرص الدفاع عن الحقوق والحريات.
- حلقات الوصل بين القيادة والقاعدة.
- القنوات التي تسمح للتيارات السياسية المختلفة بالتعبير عن نفسها.
- وسائل توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين.
- نسبة التصويت في الإنتخابات .
- عدد القيادات السياسية في المجتمع والاعتماد على فكرة التعدد الفكري مقابل العمل الجماعي لتحقيق الصالح العام[29].

ويقدم روبرت دال "R.Dahl" مجموعة متطلبات تضمن الحد الأدنى ليصبح القول بأن بلد ما يتمتع بالحكم التعددي، الذي تتمتع به الديمقراطية الليبرالية وهي:

1ـ حرية التعبير وحق التصويت.

2ـ الأهلية للمناصب العامة وحق القادة السياسيين بالتنافس على كسب الدعم.

3ـ إنتخابات حرة وعادلة، ومؤسسات حكومية تعتمد على التصويت والتداول[30].

لذلك اعتبرها روبرت دال "R.Dahl" بالإضافة إلى توسع نطاق المنافسة والمشاركة السياسية فالديمقراطية توفر مستوى دائم للحرية أي توفر التعددية، التي تمكن المواطنين من تشكيل والتعبير عن اختياراتهم وتفضيلاتهم السياسية التي تقدمها الأحزاب السياسية في شكل برامج وقوانين.

وعليه فالأسس التي يقوم عليها النظام السياسي الديمقراطي من خلال ما سبق هي:

1. الانتخابات كآلية تداول سلمي على السلطة.

2. حرية التعبير.

3. التعددية الحزبية.

4. احترام حقوق المواطن السياسية[31].

وفي هذا الإطار نصل إلى أن الديمقراطية على مستوى التطبيق أو الممارسة في النظم الليبرالية قامت على عدة أسس:

1. التعددية السياسية التي تتمثل في تعددية القنوات الشرعية التي تربط الحكام بالمحكومين من خلال تعدد الأحزاب السياسية وحرية وسائل الإعلام[32].

2. تعدد الإرادات الفاعلة في عملية صنع القرار، حيث يكون القرار ثمرة تفاعل بين القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ويقوم على أساس المساواة بينها[33].

3. الرقابة السياسية من خلال إجراء انتخابات دورية على كافة المستويات المحلية والوطنية[34].

4. احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والحسم في وجهات النظر المختلفة[35].

5. الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة، وهذا يسهل من عملية التداول على السلطة بشكل سلمي عن طريق الانتخابات[36].

6. مفهوم دولة القانون، وأهم عناصرها وجود دستور، مع الفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة[37].

7. احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فالفرد له حقوق بما فيها حق الانضمام إلى أحزاب سياسية.

8. تعدد القنوات الشرعية التي تربط الحاكم بالمحكوم، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعدد الأحزاب السياسية والجماعات المصالح، وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة[38].

وتجدر الإشارة إلى أن التعددية الحزبية تعتبر جزء من طبيعة نظم الديمقراطية الليبرالية حيث اعتبر كلسن Kelson أن العداء للأحزاب السياسية هو عداء

للديمقراطية ذاتها، ووفقا لذلك أصبحت الأحزاب من أهم العناصر والقوى المؤثرة في النظام الديمقراطي.

ثانيا: طموح تحقيق هندسة ديمقراطية في الجزائر وواقع الإصلاحات السياسية في إطار التعددية الحزبية

لقد سمح تعديل القانون العضوي رقم **12-04** الصادر بتاريخ **12-01-2012** المتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وتأطير العمل السياسي والنشاط الحزبي وزيادة التعدد الحزبي كذلك وتكيف الأحزاب مع القانون المعمول به، كما فتح المجال أمام تأسيس العديد من الأحزاب السياسية الجديدة * التي تفتقر لقاعدة شعبية من أهمها:[39].

1- الانتخابات التشريعية لعام 2012 ومعادلة التمكين السياسي للمرأة وسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني F.L.N

تعتبر الإنتخابات الحرة والنزيهة التي تؤدي إلى التداول السلمي على السلطة وتعمل على تجسيد مشاركة فعالة للمواطنين في إختيار من يمثلهم من أهم سمات الديمقراطية، غير أن الجزائر عرفت أزمة للتحول الديمقراطي من خلال تجربتها الإنتخابية كمنطلق ديمقراطي.

- **سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني F.L.N في تشريعيات 2012:**

ترجم ذلك من خلال نتائج الانتخابات والتي لم تؤدي إلى تغيير الخريطة السياسية في الجزائر بقدر ما أدت إلى ترسيخ قوة حزب جبهة التحرير الوطني من خلال فوزه بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني حيث تمكن من حصد **220** مقعد من أصل **462** مقعد منها **68** للمرأة أي بنسبة تتجاوز **45**٪ من المجموع العام وجاء في المرتبة الثانية حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الحكومة أحمد أويحي بـ **68** مقعد منها **23** إمرة، ولم تحصل الأحزاب الإسلامية مجتمعة في تكتل الجزائر الخضراء سوى على **59** مقعد منها **15** مقعد للمرأة والذي يضم (حركة مجتمع السلم بقيادة أبو جرة سلطاني، حركة الإصلاح بقيادة حملاوي عكوشي وحركة النهضة بقيادة فاتح ربيعي)، وجاءت جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الرابعة بـ **21** مقعد (**07** للمرأة)، وحزب العمال **20** مقعد (**10** للمرأة)، وجبهة الوطنية الجزائرية تراجعت كثيرا وحصلت على **09** مقاعد فقط منها **03** للمرأة، أما جبهة العدالة والبناء لعبد الله جاب الله فحصلت على **07** مقاعد، الحركة الشعبية **06** مقاعد، حزب الفجر **05** مقاعد، جبهة التغيير**05** مقاعد،

حزب التضامن والتنمية **04** مقاعد، ونالت أحزاب صغيرة أخرى أقل من 03 مقاعد لكل منها، فيما نال المستقلون **19** مقعدا[40].

- **المشاركة السياسية للمرأة في تشريعيات 2012**

ووفقا لذلك تمكنت المرأة من الحصول على حصتها في المجلس الوطني الجديد كما ينص على ذلك القانون الجديد **2012** وفزن بـ **145** مقعدا من المجموع أي بنسبة **31.39** ٪ وترجمت نتائج تشريعات **2012** إلى:

1- تصدر حزب جبهة التحرير الوطني لتشريعيات**2012** وقد فسرت النسبة المرتفعة المتحصل عليها والمتمثلة في **45** ٪ إلى:

2- استجابة الشعب لنداء ودعوة رئيس الجمهورية من خلال الخطاب الذي ألقاه في ولاية سطيف والذي اعتبر بمثابة الدافع لخروج الناخبين للاقتراع.

3- تراجع التيار الإسلامي وقناعة الجزائريين بأولوية جزائر الاستقلال والأمن وعدم المجازفة للرجوع لفترة التسعينيات خاصة بعد أحداث الربيع العربي في تونس وليبيا ومصر وما عرفته من عنف وعدم استقرار أثر على المنطقة العربية كلها.

2- الربيع العربي وطموح تحقيق هندسة ديمقراطية في ظل تراجع الأحزاب الإسلامية في تشريعيات 2012:

كرس العدد المحدود للمقاعد التي تحصلت عليها الأحزاب الإسلامية في تشريعيات**2012** استثناءا جزائريا بكل المقاييس، مقابل ما يجري في المنطقة العربية من حراك وتغييرات جذرية في التركيبة السياسية للبرلمانات العربية وصناع القرار، والتي جعلت التيار الإسلامي بديلا سياسيا.

إلا أن نتائج الانتخابات التشريعية لـ **2012** في الجزائر جاءت مغايرة لذلك وهذا ما جعل بعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامي تعمل على خلق تكتل إسلامي يعد الأول من نوعه في إطار التعددية الحزبية في الجزائر، حيث خاضت كل من حمس وحركة النهضة وحركة الإصلاح تجربة التكتل بحثا عن أغلبية مطلقة توصلها إلى الحكم تحت تكتل الجزائر الخضراء إلا أن نتائج الانتخابات جاءت مخالفة للتوقعات مقارنة بالانتخابات السابقة:

حصل تكتل الجزائر الخضراء على المرتبة الثالثة بـ **59** مقعدا أي ما يعادل **12.77** ٪ من العدد الإجمالي للمقاعد من حيث التمثيل في مستوى المجلس، والأول في التيار الإسلامي إلا أن عدد مقاعد الأحزاب الثلاثة التي تشكله يعتبر ضئيلا جدا كون

حزب حمس وحده كان يحوز في البرلمان السابق لعام **2007** على **52** مقعد مقابل **05** مقاعد للنهضة و**03** مقاعد لحركة الإصلاح، جبهة العدالة والتنمية **07** مقاعد، جبهة التغيير **04** مقاعد.

ولذلك فلقد اتسمت الخريطة السياسية الجديدة في الجزائر بسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني مقابل تراجع للأحزاب الإسلامية وضعف الأحزاب الجديدة على إيجاد مكان لها في المنظومة الحزبية الجزائرية.

فالممارسة الحزبية في الجزائر كشفت:

- مدى هشاشة البناء التنظيمي للأحزاب السياسية ووضوح التناقضات والإختلافات الداخلية التي شكلت صورة متميزة للأحزاب في الجزائر.

- بروز صراعات بين مختلف الأجنحة و إنقسام الأحزاب إلى تيارات مختلفة كل منها ينطلق من مبرراته وقناعاته، ووفق ذلك أصبحت الأحزاب تخضع لإعتبارات ظرفية تحركها المصالح الشخصية على حساب مصالح الحزب وطموحات القاعدة وهذا ما جعل دور الحزب السياسي في الجزائر يقتصر على دعم شرعية النظام السياسي ويفشل في تحقيق التنمية وهذا ما دفع إلى إتساع الهوة بين القمة والقاعدة بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الضغوطات المختلفة التي تتعرض لها الأحزاب خاصة من طرف النظام السياسي.

الخاتمـــة :

تعد التعددية الحزبية الحقيقية والفاعلة من الآليات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في القرن الواحد والعشرين فلا يمكن إرساء تحول ديمقراطي دون وجودها، فهي تعتبر كشرط جوهري لتداول السلطة سلميا واحترام حقوق العامة والخاصة والتي تتيح بمجملها تحول ديمقراطي ونظام حكم راشد هو الأرقى للحياة البشرية والمجتمعات السياسية.

إلا أن طبيعة المنظومة الحزبية الجزائرية وما تحويه من خصوصية أنتجت واقع حزبي تميز بـ:

1- هيمنة الحزب الواحد كبديل فرضته السلطة في إطار تعددية حزبية شكلية وفق هندسة انتخابية تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس وجود انتخابات فعلية وبذلك أفرغت التعددية الحزبية من مضمونها، وأنتجت بذلك أزمة شرعية، أزمة مشاركة سياسية[41] في النظام السياسي.

2. وجود بنية حزبية لا تشجع على التغيير وتفعيل العمل الحزبي أفرزتها مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر منذ **1989**[42] تميزت بوجود أزمة القيادة داخل الأحزاب السياسية تمثلت في:

- أزمة شيخوخة القيادات .
- إحتكار عملية صنع القرار الحزبي .
- الصراع على رئاسة الحزب والإنشقاقات الحزبية الداخلية ـ حزب النهضة، حركة مجتمع السلم، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التجمع الوطني الديمقراطي، وهذا ما يدفع إلى إضعافها ويعطي النظام الفرصة لتهميشها وإحتكار عملية صنع القرار الحزبي الداخلي وجمود النخبة الحزبية وهذا يؤدي إلى صراع بين أعضاء الحزب وحدوث الإنشقاقات الحزبية الداخلية وتغييب الديمقراطية .

3. وجود تناقض بين مطالبة الأحزاب بالديمقراطية وعدم التزامها داخليا بإحترام قواعد الممارسة الديمقراطية، وهذا ما أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية سواءا على مستوى التأثير في صنع السياسة العامة أو الإمتداد للقاعدة الجماهيرية[43] .

4. ضياع مصداقية الأحزاب الإسلامية، وتميزها بالضعف الشديد.

5. التجربة الحزبية الجزائرية أفرزت أحزاب ذات برامج غير واضحة تفتقر إلى رؤية في كيفية الحكم والخروج من الأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية.

فدور الحزب السياسي الا يجابي في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي يتطلب:

1. تكاثف الجهود والعمل على بناء هيكلة ديمقراطية داخل الأحزاب نفسها ووجود مناخ ملائم لذلك.

2. ترشيد طبيعة النظام السياسي وفتح المجال أمام تداول سلمي وحقيقي للسلطة من مختلف التيارات السياسية الموجودة ولو أنها لا تمثل معارضة قوية وفعلية استجابة للتغيرات الداخلية والخارجية والتي تعمل على تحديد دور الحزب السياسي وتوجيهه الصحيح للعمل السياسي وفق ثقافة سياسية وتنظيمية فعالة تتلاءم مع خصوصية المجتمع الجزائري، تضمن الوساطة بين المجتمع والسلطة.

3. تحقيق نظام سياسي قائم على شرعية دستورية يحقق وفقها تغذية إسترجاعية إيجابية للمجتمع لضمان تحول ديمقراطي فاعل في ظل وجود معارضة حقيقية تعمل على إصلاح الوضع وضمان الاستقرار وتحقيق التكيف مع المستجدات المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية.

الهوامـــش:

1- سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسي، نشأتها، أهميتها،تطورها، القاهرة: دار النهضة، 2007، ص. 13.

2- شادية فتحي، الاتجاهات في دراسة النظرية الديمقراطية، سلسلة دراسات سياسية نظرية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008، ص .29.

3-Samuel p.huntingtion, "after twinty years: the future of third wave", journal of democracy, vol: 08, no: 04, 1997, p. 90.

4-maurice duverger, les parties politique, paris: Armand colin, 1973, p. 178.

5-ibid, p. 178.

6- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي،1982، ص.18.

7- jean charlot, les parties politique, paris :armand colin, 1971, p. 19.

8-Blondel wilbur, political parties, london : macmillan, 2000, p.p. 82, 83.

9-Daniel Louis seiler, les parties politiques, 2ed, paris: armand colin, p. 23.

10-Raymond aron, democratie et totalitarisme, paris : collection Diéess Gallimard, 1965, p. 117.

11-Bernard E.brown, roy C.Macridis, comparative politics, note and rading, London: EIGGTH Edition, 1996, p. 199.

12-Ibid, p. 224.

13-Mary Haw kosworth and Maurice kogan, encyclopedia of covernement and politics, volume: I, London: routhledge, 1992, p. 395.

14- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، سبتمبر 1987، ص. 21.

15- سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الإسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1979، ص. 569.

16- اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص. 202.

17- أحمد محمد هادي دغار، أثر المتغيرات القبلية والحزبية على الإنتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2009، ص.49،45.

18-محمود خيري عيسى، النظم السياسية المقارنة، القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية، 1963، ص.53.

19-Mourice Duverger, Sociologie Politique, paris :P.u.f,1968,p.223.

20-صباح مصطفى حسن المصري، النظام الحزبي: الماهية، المقومات، الفاعلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2007، ص.ص.202،201.

21- Dominique Chagnollaud, science polique :elements de sociologie politique, Paris :Dalloz,2004, p.224.

أنظر كذلك:

- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطي- دراسة تطبيقية على اليمن ودول أخرى- القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص.72.

22- حسنين عبد الحميد رشوان، التغير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، دراسة في علم الإجتماع السياسي، ط3، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص.112.

23- علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة، القاهرة: دار الطالب، 1976، ص.ص.76،66.

24-الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي،2003، ص.236.

25- صباح مصطفى مصطفى حسن المصري، المرجع السابق، ص.68.

26- مصطفى عبد الجواد محمود،المرجع السابق، ص.135.

27- المرجع نفسه، ص.133.

28- سالي المعز و(آخرون)، وظائف الأحزاب السياسية في: جولتن إبراهيم عبد الحليم ورنا محمد عبد العال، نظرة إلى الأحزاب السياسية المصرية، القاهرة: مؤسسة فريدريش ناومان،2008، ص.34.

29- مدحت محمد محمود أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، "إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان"، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع،2004).ص.27.

30- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، المستقبل العربي، العدد:309، السنة:27، نوفمبر 2004، ص.52.

31-علي الدين هلال، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية "، المستقبل العربي، العدد: 168، فيفري 1993، ص.ص.37،38.

32-حسين توفيق إبراهيم، " التطور الديمقراطي العربي"، السياسة الدولية، العدد: 142، أكتوبر2000، ص.ص. 08،10.

33- المرجع نفسه، ص.10.

34- برهان غليون، الديموقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.114.

35- إسماعيل صبري عبد الله، " الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية "، في: سعد الدين إبراهيم و(آخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص.467.

36- المرجع نفسه، ص.467.

37- عادل حسين، " المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية "، في سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص.207.

38-أحمد حجاج، " الديمقراطية التعددية والانتخابات في إفريقيا "، السياسة الدولية، العدد: 153، جويلية، 2003، ص.ص.45،46

* التجمع الجزائري، الحركة الشعبية الجزائرية، حزب النور الجزائري، حركة الإنفتاح، جبهة المستقبل، حركة المواطنين الأحرار، الحزب الجمهوري التقدمي، جبهة التغيير، الجبهة الوطنية للحريات، حزب العدل والبنيان، الحزب الوطني الحر، جبهة الحكم الراشد، جيل جديد، حزب العدل والبيان، إتحاد القوى الديمقراطية والإجتماعية، الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام، الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو، حزب الفجر الجديد، جبهة الجوائر الجديدة، الحركة الوطنية للأمل.

39- نتائج الإنتخابات التشريعية في الجزائر 2012، أنظر: تقرير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية الصادر بتاريخ،31-ماي-2012.
40- الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، تعديل القانون رقم12 /1 المتعلق باالإنتخاب، العدد:الأول، السنة: 49، الصادر بتاريخ،14-جانفي،2012.
41- هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في: أحمد منيسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص .ص. 138، 139. أنظر كذلك:
- محمد تاملت، الجزائر من فوق البركان: حقائق وأوهام1988-1999، الجزائر: د.م.ن ، 1998، ص. 87.
- عمر برامة، الجزائر في المرحلة الإنتقالية،أحداث ومواقف، الجزائر: دار الهدي، 2001،ص.ص.27،26.
42- اسماعيل قيرة (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. ص. 103، 104.
43- عبد الناصر جابي، "الإنتخابات التشريعية الجزائرية إنتخابات إستقرار...أم ركود؟"، مشروع دراسات الدمقراطية في البلدان العربية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، بتاريخ: 18-07-2007.